حصلت على رخصة من البنك المركزي السعودي

«زين»: «تمام» أول منصة رقمية للتمويل الاستهلاكي المصغر بالمنطقة

■ بدر الخرافي: «تمام» ستوفِّر عمليات التمويل الاستهلاكي المصغر المتوافق مع الشريعة الإسلامية بتجربة رقمية بالكامل في أقل من 5 دقائق

أعلنت مجموعة زين أن شركة تمام للتمويل «تمام» ـ ذراع شركة زين السعودية في التكنولوجيا المالية (فنتك) في المملكة ـ حصلت على ترخيص من البنك المركزي السعودي «ساما» لتكون أول رخصة للتمويل الاستهلاكي المصغر في المملكة. وأوضحت المجموعة الرائدة في خدمات الابتكارات الرقمية في أسواق الشرق الأوسط وأفريقيا أن البنك المركزي السعودي «ساما» منح شركة «تمام» الرخصة رسمياً لتقدم بموجبها خدمات التمويل المصغر إلى المستهلكين في جميع أنحاء المملكة، مبينة أن منصة «تمام» الرقمية ستكون أول شركة تكنولوجيا مالية على مستوى المنطقة يتم الترخيص لها من جانب هيئة تنظيمية رسمية توفر القروض المصغرة عبر تطبيقها الإلكتروني من خلال تجربة عملاء رقمية بالكامل.

وأشارت «زين» إلى أن الترخيص لشركة «تمام» لخدمات التمويل الاستهلاكي المصغر جاء تتويجا للفترة التجريبية التي امتدت لعام ونصف العام بإشراف مباشر من البنك المركزي السعودي (ساما)، وجرى خلالها اختبار الخدمة من حيث الفاعلية والأمان والتوافق مع ملفات تعريف مستخدمي العملاء في المملكة، بما يتماشى مع إرشادات البيئة التجريبية Sandbox، إذ أثبتت «تمام» كفاءتها العالية، كما حصلت على اعتماد PCI_DSS والذي يضمن بيئة رقمية آمنة للغاية. أي بنك، ولا تستغرق تلك العملية المتوافقة مع الشريعة من أولها حتى آخرها في أقل من 5 دقائق ابتداء من تحميل التطبيق حتى الحصول على مبلغ القرض المصغر، وذلك على بناء على التقييم الائتماني للعميل.

الجدير بالذكر أن منصة «تمام» تأسست في 2019، وهي تهدف إلى رفع مستوى الاشتمال المالي في المملكة بما يتماشى مع برنامج تطوير القطاع المالي، وهو البرنامج الذي يشكل جزءا أساسيا من خطة رؤية المملكة 2030، وتوفر منصة «تمام» الفرصة للأفراد الباحثين عن تمويل مصغر كي يستفيدوا على الفور من قروض متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بدون أن يحضروا بأنفسهم إلى مقر

بدر ناصر الخرافي

■ الاستثمار في الابتكارات الرقمية يدفع بإستراتيجية «زين» للنمو المستدام في أسواق الشرق الأوسط

(تمام) التابعة لشركة زين السعودية على رخصة تقديم عمليات التمويل الاستهلاكي المصغر، فهذا الإنجاز جاء بعد اجتياز منصتنا الرقمية بنجاح كل المواصفات والاشتراطات في البيئة التجريبية في المملكة».

وأوضح الخرافي «الاستثمار في الابتكارات الرقمية هو الأساس الذي نرتكز عليه في دفع استراتيجية نمو أعمالنا في مجال الخدمات الرقمية، وهي استراتيجية النمو التي تبنيناها باعتبارها عنصرا حيويا لتطور وتنوع أعمالنا».

وأضاف قائلا «إن تطور زين السعودية لتصبح مزودا لأسلوب الحياة الرقمي يتطلب منا اتخاذ خطوات جريئة في مجالات رقمية جديدة، ويسعدنا حرص البنك المركزي السعودي والمجتمع الأوسع في المملكة على مواكبة هذه التطورات، حيث ساعدت فترة الاختبارات الشاملة الذي تم إنجازها خلال الـ 18 شهرا في البيئة التجريبية منصتنا لتكون الأقوى بين نظيراتها، ونتطلع إلى زيادة عدد المستهلكين المستفيدين من خدمات التمويل الأصغر».

وكشف الخرافي أن إطلاق منصة رقمية للتمويل الاستهلاكي المصغر، يفتح المجال أمام خدمات التكنولوجيا المالية في أسواق الشرق الأوسط، التي مازالت تشهد معدلات انتشار ضعيفة للغاية في مثل هذه النوعية من الخدمات، لذلك فإن تأسيس أول منصة للتمويل الاستهلاكي المصغر في السعودية يشكل فرصة نمو رائعة لمجالات التكنولوجيا المالية في هذه الأسواق.

من ناحيته، قال الرئيس التنفيذي لشركة زين السعودية سلطان الدغيثر، الذي يشغل أيضا منصب نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في شركة (تمام) «الرخصة الممنوحة من البنك المركزي السعودي تعد نقلة نوعية لـ (تمام) وتعزز مكانتها كمزود رائد لحلول التقنية المالية على المستوى المحلي والإقليمي، فالابتكار والاستثمار في الخدمات الرقمية مثل قطاع التكنولوجيا المالية يأتي في صلب رؤية زين السعودية، لتكون المزود الرائد للخدمات الرقمية في المملكة».

وأشار إلى أن رؤية «زين السعودية» تتطلب الاستفادة من مجالات النمو الرقمي الجديدة، تماشيا مع سياسة الاقتصاد الرقمي في المملكة، وخطة رؤية السعودية 2030، كما أعرب الدغيثر عن تقديره للدكتور أحمد بن عبد الكريم الخليفي، محافظ البنك المركزي السعودي (ساما)، والقطاعات المختصة في البنك المركزي السعودي، على جهودهم في تعزيز الابتكار في مجالات التكنولوجيا المالية (فنتك) في المملكة. الجدير بالذكر أن أعمال مجموعة زين في مجالات التكنولوجيا المالية كانت قد بدأت بإطلاق منصة «زين كاش» المالية المتنقلة التي فازت بعدد من الجوائز، وهي المنصة التي أسهمت في تسهيل عملية توزيع الإعانات المالية عن طريق مسح بصمة العين على الأشخاص المحتاجين من جانب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، ومازالت تلك المنصة تواصل توسيع نطاق أعمالها لتسهم في تحسين حياة الناس في كل من العراق والأردن.

يذكر أن تطبيق «تمام» الإلكتروني النقال متاح حاليا على متجر غوغل بلاي، ومتجر تطبيقات آبل، كما أنه متاحا أيضا على الرابط التالي: https://tamam.life/.

يوفر متطلبات إفصاح محسَّنة وقد يؤدي إلى مصداقية أكثر وضوحاً وشفافية حول موجودات والتزامات المستأجرين

«بيكر تلي»: تطبيق «المعيار 16» خطوة في الاتجاه الصحيح نحو عدالة عرض البيانات المالية

قال الشريك الرئيسي في مكتب بيكر تلي محمد حمد السلطان إنه اعتبارا من 1 يناير 2019 دخل تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 16 ـ عقود الإيجار (IFRS 16) حيز التنفيذ، ليحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم 17 ـ عقود الإيجار، حيث تم وضع هذا المعيار من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بعد عدة مداولات مشتركة مع مجلس معايير المحاسبة المالية الأميركي (FASB)، الذي أصدر معيارا مشابها (ASC 842 عقود الإيجار).

وأضاف السلطان أن الهدف من إصدار المعيار 16 من المعايير الدولية للتقارير المالية هو عرض البيانات المالية بصورة عادلة لأصحاب المصالح، حيث عانى الكثير منهم في الفترات السابقة لتطبيق المعيار من تفهم حجم الموجودات الفعلية الناتجة عن كل من عقود الإيجار التشغيلية والتمويلية وكذلك حجم الالتزامات التي قد تنشأ عنها في المستقبل.

وأردف السلطان أن معيار المحاسبة الدولي 17 لم يساعد في عرض الموجودات والمطلوبات الناشئة عن عقود الإيجار، ومثال على ذلك عقود الايجار التشغيلي للطائرات والتي كانت البيانات المالية لشركات الطيران لا تعكس الحجم الفعلي للموجودات والمطلوبات التشغيلية الناتجة عن تلك العقود، وبالتالي تعكس مؤشرات الربحية والسيولة بمعدلات لا تعبر عن الواقع الفعلي لتلك الشركات.

واستطرد السلطان أنه طبقا لمعيار المحاسبة الدولي 17، كان يتعين على المستأجرين تصنيف عقود الإيجار كعقود إيجار تمويلي عندما تقضي بنود عقود الإيجار فعليا بتحويل كافة مخاطر ومنافع الملكية إلى المستأجر، وتصنف كافة عقود الإيجار الأخرى كعقود إيجار تشغيلي وفي هذا السياق كانت هناك مشكلات ناجمة عن هذا التصنيف نحاول تبسيطها في السطور التالية:

محمد حمد السلطان

كان يتم إدراج الموجودات والمطلوبات المتعلقة بعقود الإيجار التمويلي ضمن الميزانية العمومية للمؤجر، بينما كان يتم فقط الإفصاح عن مطلوبات عقود الإيجار التشغيلي ضمن الإيضاحات حول البيانات المالية كمطلوبات عقود إيجار دون إدراجها في بيان المركز المالي للمستأجر، ويتم إدراج مدفوعات الايجار ذات الصلة كمصروف للفترة ضمن بيان الدخل وعلى أساس القسط الثابت طوال مدة عقد الإيجار، وبذلك لا يقوم المستأجرون بإظهار الأصل أو الالتزام المتعلق بهذا النوع من عقود الإيجار في الميزانية العمومية ويقتصر على عرض دفعات الإيجار كمصروفات ضمن بيان الأرباح أو الخسائر. وفي معظم الحالات، قد تتضمن عقود الإيجار مطلوبات تستمر المنشأة في تحملها لفترات تتجاوز الخمس سنوات وفقا لأفضل تقديرات الإدارة، ولكن كان يتم حجب عرض تلك المطلوبات عن مستخدمي البيانات المالية بعدم إدراجها ضمن البيانات المالية (الميزانية العمومية).

وعليه، كان يرى المستثمرون وغيرهم من مستخدمي البيانات المالية أن الميزانية العمومية تعطي صورة غير واقعية حول الموجودات المستأجرة وكذلك المطلوبات المتعلقة بها ما يعيق إجراء مقارنات لأداء الشركات المشابهة في النشاط. ولمعالجة هذه السلبيات، قام المجلس الدولي للمعايير المحاسبية بإصدار المعيار الدولي للتقارير المالية 16، والذي يضع المبادئ اللازمة للاعتراف بعقود الإيجار وقياسها وعرضها والإفصاح عنها بما يضمن توفير معلومات مناسبة تعبر بمصداقية عن هذه المعاملات.

واشار السلطان إلى أن تطبيق المعيار 16 ألزم المستأجرين بصفة خاصة والمؤجرين بتضمين البيانات المالية بالمعلومات ذات الصلة والتي تعبر بشفافية عن عقود الإيجار وتوفر الأساس الذي يعتمد عليه مستخدمو البيانات المالية في تقييم أثر عقود الإيجار على المركز المالي والأداء المالي من خلال احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية الناجمة من عقود الإيجار. وتحقيقا لهذا الهدف، يتعين على المستأجر الاعتراف بالموجودات والمطلوبات سواء المتداولة أو غير المتداولة الناتجة من عقد الإيجار.

هذا، ويتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 أن تأخذ المنشأة بعين الاعتبار شروط وأحكام العقود وجميع الحقائق والظروف ذات الصلة، على أن يتم تطبيق المعيار بشكل ثابت على العقود ذات الخصائص المماثلة وفي ظروف مماثلة.

ويقدم المعيار نموذجا موحدا لمحاسبة المستأجرين، ويستوجب على المستأجرين الاعتراف بالموجودات المتعلقة بحقوق استخدام الموجودات المستأجرة وكذلك المطلوبات الناتجة عن الحصول على حقوق الاستخدام الخاصة بكل عقود الإيجار التي تتجاوز مدتها أكثر من عام أو تعتبر قيمتها مادية أو أقل من عام ولكن هناك شرطا واضحا للتجديد أو التمديد في العقد، وذلك ضمن البيانات المالية كأصل والتزام ضمن البيانات المالية للمستأجرين. هذا وقد أبقى المعيار الجديد على أسلوب المحاسبة المتبع سابقا من قبل المؤجر ويقع ضمن معيار المحاسبة الدولي رقم 17 دون تعديل جوهري.

ووفقا لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16، تتم المحاسبة عن عقود الإيجار على أساس «نموذج حق الاستخدام». يعكس النموذج في تاريخ بدء العلاقة الايجارية أو سريان عقد الايجار، التزام المستأجر المالي بسداد مدفوعات الإيجار للمؤجر مقابل حقه في استخدام الأصل الأساسي خلال فترة الإيجار. وينقل المؤجر هذا الحق في استخدام الأصل عند بدء عقد الإيجار، وهو الوقت الذي يجعل الأصل الأساسي متاحا للاستخدام من قبل المستأجر. ويعتبر هذا التطبيق خطوة في الاتجاه الصحيح نحو عدالة عرض البيانات المالية، حيث يوفر متطلبات إفصاح محسنة ويعتقد أنها سوف تؤدي إلى مصداقية أكثر وضوحا وشفافية حول موجودات والتزامات المستأجرين وزيادة المعلومات المفصح عنها فيما يتعلق بالالتزامات المالية للمستأجرين وأنشطة التأجير.

وأضاف السلطان أن المعيار قد أوضح أن تحديد ما إذا كان عقد الايجار يعد عقد إيجار تمويليا أو عقد إيجار تشغيليا يعتمد على جوهر المعاملة وليس على شكل العقد، ويصف العقد كعقد إيجار تمويلي إذا ما كان ينقل معظم المخاطر والمنافع المتعلقة بملكية الأصل محل العقد، ومنها على سبيل المثال لا الحصر عقود الايجار التي تنتهي بتملك المستأجر للأصل أو يكون للمستأجر خيار شراء الأصل محل العقد بسعر يتوقع أن يكون أقل بدرجة كافية من القيمة العادلة للأصل.

وهناك أمثلة على تطبيقات المعيار 16:

● بعض الأراضي والمباني المؤجرة من أملاك الدولة مثل القسائم الصناعية والزراعية والتجارية المملوكة للدولة والمؤجرة للقطاع الخاص، تعتبر عقود ايجار خاضعة للمعيار 16.

● مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) وهي أحد أنواع ترتيبات امتياز الخدمة العامة، والتي تكون الدولة هي الجانب المحدد للخدمات المقدمة من خلال حق الامتياز وتشترك بجزء من ملكية المشروع، هي مشروعات مستثناة من نطاق المعيار 16.

● عقود الايجار التي مدتها أقل من سنة، هي عقود مستثناة من نطاق المعيار 16، ما لم تكن هناك شروط واضحة تخص تمديد أو تجديد العقد بين كل من المؤجر والمستأجر، والتي قد تعني من الناحية العملية أن مدة الإيجار تزيد على 12 شهرا.

● عقود الايجار لاستكشاف النفط والغاز والموارد غير المتجددة، هي عقود مستثناة من نطاق المعيار 16.

وأشار السلطان إلى أن قانون الشركات الكويتي رقم 1 لسنة 2016 وتعديلاته وكذلك تعليمات الجهات الرقابية مثل بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال تنص على أنه يجب على كل كيانات الأعمال الخاضعة لرقابتها اتباع وتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية عند قيامها بإعداد البيانات المالية.

وفي ختام تصريحه، أشار السلطان إلى أن شبكة بيكر تلي هي ضمن أكبر 10 مكاتب محاسبة على مستوى العالم، ومحليا يقدم مكتب بيكر تلي في الكويت خدمات ذات قيمة مضافة إلى عملائه في مجالات خدمات التأكيد والضرائب والاستشارات.

«بيتكوين» تواصل ارتفاعها الجنوني وتتجاوز 34 ألف دولار

وكالات: تخطى سعر العملة الرقمية البيتكوين مستوى الـ 34 ألف دولار للمرة الأولى في تاريخها، في ظل تزايد الاهتمام من المتعاملين والمستثمرين الذين يعتقدون أنها ستكون الطريقة السائدة للمدفوعات.

وجرى تداول سعر العملة المشفرة الأكثر رواجا في العالم عند 34,180 ألف دولار خلال تعاملات أمس، في ظل إغلاق أغلب الأسواق الأخرى خلال عطلة نهاية الأسبوع الأول من العام الجديد.

وارتفعت البيتكوين بما يزيد على 300٪ خلال العام الماضي، و50٪ منذ تخطت حاجز الـ 20 ألف دولار، للمرة الأولى قبل أسبوعين فقط.

وقبل أسابيع، كسرت «بيتكوين» حاجز 20 ألف دولار للمرة الأولى في تاريخ هذه العملة الرقمية. وعلى مدار العام الماضي، حققت عملة بيتكوين ارتفاعا في قيمتها بمقدار 4 أضعاف ما كانت عليه، مدعومة في ذلك بإقبال كبير من المستثمرين المتطلعين إلى جني أرباح سريعة.

وتتداول عملة بيتكوين بالطريقة نفسها التي تتداول بها عملات حقيقية كالدولار الأميركي والجنيه الإسترليني، وتحظى هذه العملة الرقمية بدعم متزايد كوسيلة للدفع عبر الإنترنت.

ويعد «باي بال» أحد أهم المواقع التجارية عبر الإنترنت التي تعتمد استخدام العملات الرقمية كوسيلة للدفع.

لكن العملة المشفرة أثبتت مع ذلك عدم استقرار في مضمار التداول، وكانت «بيتكوين» سجلت عام 2017 ارتفاعا مشهودا شارفت به على اختراق حاجز الـ 20 ألف دولار، لكنها تردت أيضا إلى أدنى مستوياتها تحت 3300 دولار قبل ذلك. كما تجاوزت بيتكوين في نوفمبر الماضي قيمة 19 ألف دولار.

وكان غموض سوق العملات المشفرة يثني بعض المستثمرين مثل صناديق التحوط والحسابات العائلية، لكن تشديد الرقابة ساعد في تهدئة تلك المخاوف.

ولا تملك العملات الافتراضية رقما متسلسلا ولا تخضع لسيطرة الحكومات والبنوك المركزية كالعملات التقليدية، بل يتم التعامل بها فقط عبر شبكة الإنترنت دون وجود فيزيائي لها في الواقع.

رغم أزمة «كورونا».. مؤشرات واعدة للنمو في الأسواق الناشئة

خلفت أزمة (كوفيد-19) العديد من الأزمات الاقتصادية الحادة عالميا، لكن الدول النامية تملك فرصا حقيقية للنهوض خلال الفترة القادمة.

وفي مقال بصحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية يرى الخبير الاقتصادي روشير شارما أنه بالرغم من تراجع التصنيع والصادرات على مستوى عالمي خلال الفترة الماضية بسبب جائحة كورونا، فإن التحولات التي سببها الوباء، على غرار تسارع الثورة الرقمية وتبني برامج الإصلاح الاقتصادي وارتفاع أسعار السلع الأساسية، توفر ظروفا ملائمة لانتعاش عدد من الاقتصادات الناشئة.

وشهد القرن 21 نموا اقتصاديا لافتا للأسواق الناشئة التي تضاعفت حصتها في الاقتصاد العالمي لتبلغ تقريبا 35٪، وبحلول 2007، لحقت 107 ـ من بين 110 اقتصادات نامية ـ بالولايات المتحدة في متوسط الدخل حسب مؤشر رأس المال البشري لجامعتي كاليفورنيا وغرونينغن، الأمر الذي ساعد الملايين على الخروج من دائرة الفقر.

وقد أدت أزمة 2008 إلى ركود الاقتصادات النامية وتراجع حصتها في الاقتصاد العالمي، وقد تراجع نصفها في متوسط الدخل مقارنة بالولايات المتحدة حسب المؤشر نفسه.

ومثل هذا التراجع، يعتبر عاديا، كما يقول الكاتب، ولا يدعو للقلق، لأن الدول النامية يمكن أن تحقق معدلات نمو جيدة لعقد أو عقدين، ثم تعود إلى نقطة البداية بسبب الأزمات الاقتصادية العالمية. ويرى أن هناك مؤشرات واعدة على أن هذه الدول تستطيع أن تخرج من الأزمة الحالية بالكثير من المكاسب.

أدت أزمة كورونا إلى الاعتماد بشكل متزايد على التكنولوجيا الرقمية، وذلك يمكن أن يفيد الاقتصادات النامية بشكل مستدام، فهذه الدول تبدو أقل ارتباطا بـ«البنية التحتية القديمة» وباتت تعتمد على التكنولوجيا اللاسلكية بشكل أسرع من البلدان المتقدمة.

ورغم مشاكل الصناعات القديمة التي تديرها الحكومات، فإن دولة مثل الصين تحقق معدلات نمو أسرع من الولايات المتحدة، كما استطاعت أن تحافظ على متوسط الدخل بفضل الاعتماد المتسارع على الاقتصاد غير النقدي. ويرجح الكاتب أن تلعب الثورة الرقمية دورا كبيرا في دفع عجلة نمو الاقتصادات الناشئة خلال الفترة القادمة.

عملت الولايات المتحدة وعدد من الدول المتقدمة الأخرى على معالجة أزمة كورونا بزيادة الإنفاق الحكومي، وهو ما قد يؤثر سلبا على معدلات النمو مستقبلا.

أما الدول النامية، التي لا تملك قدرات كبيرة على الإنفاق من أجل دعم الاقتصاد، فإنها اعتمدت على بعض الإجراءات والإصلاحات التي ينتظر أن تعزز الإنتاجية وترفع معدلات النمو رغم أنها لا تحظى في الغالب بتأييد شعبي.

دور مراقب الحسابات

أشار محمد السلطان إلى أن مراقبي الحسابات في الكويت مرخصون من قبل وزارة التجارة والصناعة ـ إدارة الشركات المساهمة ليكونوا مراقبي حسابات مستقلين ومنوط بهم تدقيق البيانات المالية بغرض توفير مستوى تأكيد معقول على أنه قد تم إعداد تلك البيانات المالية وفق المعايير التي تشرعها وزارة التجارة والصناعة وإصدار تقارير الرأي الخاص بهم في ذات السياق، ومن غير المسموح لمراقب الحسابات أن يحيد او يتغاضى عن عدم تطبيق المعايير الإلزامية واجبة الاتباع. وان أي حياد عن اتباع كافة كيانات الأعمال لتلك المعايير الإلزامية التطبيق يجب التحفظ عليه في تقرير مراقب الحسابات المستقل حول تدقيق البيانات المالية. مع التأكيد على أن مراقبي الحسابات لا يتعرضون بالنقد الى معيار تم اعتماده من الجهات الرسمية في الكويت، بل يقومون بتطبيقه وفقا لتشريعه. وإن حدود إبداء الرأي من جانب مراقبي الحسابات بشأن أي معايير أو تشريعات حول البيانات المالية يتم في إطار إعداد مسودات المعايير أو التشريعات وفي نطاق الإطار التشاوري.

عدم استحسان كيانات الأعمال لتطبيقات «المعيار 16»

رأى السلطان أنه مع بدء تطبيق المعيار 16، وتقيد مراقبي الحسابات بتطبيقاته، هناك العديد من إدارات كيانات الأعمال لم ترحب بتطبيقات المعيار 16 بسبب أنه يؤدي إلى زيادة حجم المطلوبات لديها كما أن لتطبيق هذا المعيار تأثيرا على النسب المالية ومقاييس الأداء كمعدلات نسب السيولة والرفع المالي، بالإضافة إلى وجود بعض الصعوبات العملية، حيث يتطلب تطبيق المعيار وجود موظفين ذوي إمكانات مهنية عالية نسبيا مع حصولهم على التدريب المناسب، وكذلك وفي كثير من الأحيان ضرورة توفير الحلول التقنية اللازمة لاحتساب القيم الحالية للمطلوبات المتعلقة بعقود الايجار ومن ثم تخفيضها دوريا بالمبالغ المدفوعة والموجودات الناتجة كحقوق استخدام واستهلاكها بالشكل السليم حتى تعرض ضمن الموجودات والمطلوبات بقيمها العادلة في البيانات المالية، وإلا سوف يكون البديل هو الاستعانة بجهات استشارية حتى يتسنى للشركات تطبيق متطلبات المعيار بشكل سليم، وعلى ذلك فإن التطبيق سوف ينتج عنه تكلفة إضافية قد لا تكون بعض الكيانات مستعدة لتحملها أخذا في الاعتبار أدائها المالي ومعدلات ربحيتها. وأشار السلطان إلى انه مع تطبيق أية إصدارات جديدة للمعايير الدولية للتقارير المالية يحدث عدم استحسان لتلك الإصدارات، وما هي إلا مسألة وقت حتى يتم إدراك الهدف من المعيار وتطبيقاته.